S/PV.7739

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٣٩**

الاثنين، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسيهو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

عدم الانتشار

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/589)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/589)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ألمانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيد جواو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/589، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد فيلتمان والسيد فالي دي أليميدا وسعادة السيد رومان أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): قبل سنة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا القرار، بما في ذلك الاتفاق التاريخي الذي يتناوله، يقف متفردا بوصفه إنجازا بارزا في تاريخ مجلس الأمن. فمن خلال الدبلوماسية والمفاوضات، عالج الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بدعم من الاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية، واحدة من أكثر مسائل السلام والأمن إلحاحا على جدول أعمال مجلس الأمن خلال العقد المنقضي.

وكان القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشيرا ببدء فصل جديد في علاقة إيران مع مجلس الأمن. وستعزز خطة العمل، في حالة التنفيذ الكامل لها، القواعد العالمية لعدم الانتشار وستطمئن المجتمع الدولي إلى الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. وهي ستساعد أيضا، من خلال رفع الجزاءات، في تحقيق الآمال والتطلعات التي طال انتظارها للشعب الإيراني في الارتباط مجددا بالاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي.

وبعد مرور ستة أشهر على يوم التنفيذ، يشيد الأمين العام بجمهورية إيران الإسلامية لتنفيذ التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي، على نحو ما تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يثني على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للخطوات التي اتخذاها، وفقا لالتزاماتهما ذات الصلة بالجزاءات بموجب خطة العمل.

وبينما ننظر في تقرير اليوم (S/2016/589) عن تنفيذ الأحكام الواردة في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا نفعل ذلك على خلفية التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل والالتزام الصريح لجميع المشاركين فيها بالعمل معا للتغلب على التحديات التي ينطوي عليها التنفيذ. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، ثمة تحديات تواجه تنفيذ أي اتفاق، ناهيك عن أن يكون هذا الاتفاق شاملا ومعقدا على غرار خطة العمل. وهو يدعو جميع المشاركين إلى مواصلة المسيرة من أجل التنفيذ الكامل لجميع جوانب ذلك الاتفاق التاريخي

والتغلب على التحديات بروح التعاون والتراضي وحسن النية والمعاملة بالمثل.

وأشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد عُمم التقرير على المجلس في ١ تموز/يوليه، عملا بالمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والفقرة ٧ من مذكرة رئيس مجلس الأمن، الصادرة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44). وهذا التقرير، الذي صدر اليوم رسميا، يركز بصورة كاملة على التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي دخل حيز النفاذ في ١٦ كانون الثاني/يناير.

إن ولايتنا لا تتمثل في تقديم تقرير عن جميع الجوانب الأخرى للقرار ولا عن المرفق ألف من خطة العمل، ولا التطرق إلى أعمال اللجنة المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق. وتشمل هذه الأحكام الواردة في المرفق باء القيود المفروضة على عمليات النقل والأنشطة ذات الصلة بالمجال النووي، وعمليات النقل والأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية وعمليات النقل ذات الصلة بالأسلحة، فضلا عن تجميد الأصول وحظر السفر. ويبلغ التقرير مجلس الأمن بأنه منذ ١٦ كانون الثاني/يناير، لم يتلق الأمين العام أي بلاغات وليس لديه علم بمعلومات مفتوحة المصدر عن تزويد إيران بأصناف ذات صلة الأسلحة النووية أو بيعها لها أو نقلها أو تصديرها إليها بما يتعارض مع أحكام خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد ساعدت الأمانة العامة في إنشاء صلات تنفيذية بين مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة للنظر في المقترحات المتصلة بالمجال النووي المقدمة من الدول الأعضاء في إطار قناة المشتريات. وقد أُنشئت هذه الصلات مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمن المعلومات وسريتها. وهناك استمارات اختيارية بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة متاحة أيضا لاستخدام الدول الأعضاء على الصفحة الشبكية لقرار المجلس ٢٢٣١.

أنتقل الآن إلى التدابير التقييدية المفروضة على عمليات النقل والأنشطة ذات الصلة بالقذائف التسيارية.

ومنذ ١٦ كانون الثاني/يناير، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات فيما يتعلق بتوريد أو بيع أو نقل أو تصدير أصناف تتصل بالقذائف التسيارية إلى إيران بما يخالف أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). غير أن إيران أطلقت، في أوائل آذار/مارس ٢٠١٦ أثناء مناورات عسكرية، سلسلة من القذائف التسيارية. ويتضمن التقرير تفاصيل عن عمليات الإطلاق تلك من مصادر إعلامية إيرانية ومن معلومات قدمتها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الأمين العام. كما يتضمن التقرير وجهة نظر إيران بشأن هذه المسألة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد ناقش مجلس الأمن عمليات الإطلاق تلك في ١٤ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل. وهناك تباين واضح في المجلس بشأن ما إذا كانت عمليات إطلاق القذائف التسيارية تلك تتعارض مع القرار. ولإيران كذلك تفسيرها الخاص لهذا الحكم. ولئن كان الأمر متروكا لمجلس الأمن لتفسير قراراته، فقد شدد الأمين العام أن علينا أن نحافظ على الزخم الذي أوجده الانتهاء من خطة العمل، تمشيا مع روحها البناءة. وهو يدعو إيران، في ذلك الصدد، إلى تجنب إطلاق هذه القذائف التسيارية الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقة.

وفيما يتعلق بالقيود على عمليات نقل الأسلحة، يشير التقرير إلى ضبط شحنة أسلحة بواسطة القوات البحرية للولايات المتحدة في خليج عمان في آذار/مارس. وقد خلصت الولايات المتحدة إلى أن الأسلحة مصدرها إيران وأن نقلها هذا يتعارض مع الأحكام الواردة في المرفق باء من القرار. وقد

أبلغت إيران الأمانة العامة بأنها لم تنخرط قط في نشاط من هذا القبيل. وستواصل الأمانة العامة استعراض المعلومات المقدمة من كلا البلدين.

كما يقدم التقرير معلومات إلى مجلس الأمن بشأن مشاركة كيانات إيرانية في معرض الدفاع العراقي الخامس، الذي أقيم في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس في بغداد. ونفهم أن نقل الأسلحة من إيران إلى العراق ينبغي أن يتطلب موافقة مسبقة من مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٦ (ب) من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واعتبرت إيران أنه لا يلزمها الحصول على موافقة مسبقة من المجلس على ذلك النشاط لأن إيران احتفظت بملكيتها للمواد المعروضة. ويبدو كذلك أن منظمة الصناعات الدفاعية، وهي كيان مدرج حاليا على قائمة القرار ٢٢٣١، قد تكون شاركت في المعرض، الأمر الذي ربما تترتب عليه آثار بالنسبة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بتجميد الأصول في المرفق باء. وأخيرا، يلفت التقرير انتباه أعضاء المجلس كذلك إلى احتمال سفر اللواء قاسم سليماني إلى الخارج في مخالفة لأحكام المرفق باء من القرار.

وقد أعرب المجلس عن رغبته في إحداث تحول أساسي في علاقته مع إيران في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أن أشاطركم حقيقة أننا أجرينا تبادلات منتظمة ووثيقة مع إيران في جميع مراحل عملية صياغة التقرير، بما في ذلك تبادل المعلومات ذات الصلة التي تدرسها الأمانة العامة مع ممثليها، حتى يتاح لهم الحق في الرد. وتعتزم الأمانة العامة مواصلة تفاعلها الوثيق مع إيران. وسيقدم تقرير الأمين العام المقبل إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لوضع خطة العمل الشاملة المشتركة واتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يود الأمين العام إعادة تأكيد المسؤولية الهائلة التي يتحملها المشاركون في خطة العمل عن التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق. ويبقى الأمل في بناء عالم أكثر أمنا وشراكة أوثق لحل التحديات المشتركة وتحقيق فوائد ملموسة لشعب إيران في يد المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فالي دي أليدا.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة. ويشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن الممثل المعين للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي سأشير إليها لاحقا ب ”المنسقة“.

صادف تاريخ ١٤ تموز/يوليه الذكرى السنوية الأولى لوضع خطة العمل الشاملة المشتركة ومرور ستة أشهر على بدء تنفيذها. وفي هذه السنة الأولى، اتخذت جميع الأطراف – مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران – خطوات هامة من أجل التنفيذ الناجح للاتفاق. كما يسرنا القول بأن تنفيذ الخطة يمضي على المسار الصحيح. فقد أوفت جميع الأطراف حتى الآن بالتزاماتها، كما يؤكد ذلك تقريرا الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التزامات إيران النووية ورفع الجزاءات الاقتصادية والمالية المتفق عليها ذات الصلة بالمجال النووي في يوم بدء التنفيذ. بيد أن تنفيذ خطة العمل لا يزال عملا جاريا، ونتوقع تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا طوال فترة الاتفاق من جانب جميع الأطراف. وسنظل ملتزمين بذلك الهدف.

وبوصف الممثلة السامية منسقة اللجنة المشتركة، تلك الهيئة المنشأة بموجب خطة العمل، فإنها وممثليها يشرفون على التنفيذ الناجح للاتفاق فضلا عن الأداء الفعال لأفرقتها العاملة. إن لنا مصلحة قوية في التنفيذ الناجح لهذا الاتفاق ونتحمل المسؤولية عن

ذلك. ونعتقد أن الاتفاق دليل واضح على أنه يمكن إيجاد حلول عملية لأصعب المشاكل بالإرادة السياسية والمثابرة والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي ذلك الصدد، سيُعقد اجتماع آخر للجنة المشتركة مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران في فيينا يوم غد.

كما أود في هذه المرحلة أن أعرب عن امتناني للميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، صديقي العزيز سعادة السيد رومان أويارثون مارتشيسي، على تعاونه الممتاز منذ يوم التنفيذ، وأن أشكر زملاءنا في شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمهم الثابت فيما يتعلق بإنشاء قناة المشتريات. كما أحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2016/589) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على نحو ما بينه وكيل الأمين العام.

سأركز الآن على عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. تتحمل منسقة اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات المسؤولية عن الأداء السلس لتلك الآلية المنشأة حديثا، والتي كُلفت باستعراض مقترحات الدول الساعية إلى المشاركة مع إيران لأغراض الاستخدامات النهائية المدنية النووية وغير النووية. وفي يوم التنفيذ، أنشأت اللجنة المشتركة الفريق العامل المعني بالمشتريات، الذي يتألف من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وممثلين إيرانيين. وما فتئ الفريق يعمل بشكل كامل منذ ذلك الحين.

ومثلت الشفافية أحد مبادئنا التوجيهية أثناء المفاوضات وهي حجر زاوية لخطة العمل الشاملة المشتركة. ووفقا للفقرة ٦-١٠ من المرفق الرابع من خطة العمل الشاملة المشتركة:

”ستقدم اللجنة المشتركة تقريرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرة واحدة على الأقل كل ٦ أشهر بشأن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وأي قضايا تتعلق بالتنفيذ“ (القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المرفق ألف، صفحة ١٢٨).

وفي هذا السياق، قدم منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات إلى الميسر – في ٨ تموز/يوليه، باسم اللجنة المشتركة – تقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ. وهذا هو التقرير الأول من نوعه؛ وهو يتسم بالواقعية، ويهدف إلى تزويد الميسر وأعضاء مجلس الأمن بلمحة عامة عن العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالمشتريات خلال الفترة التي انقضت منذ يوم بدء تنفيذ خطة العمل في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحتى ٦ تموز/يوليه.

وخلال تلك الفترة، عمل المشاركون في الفريق العامل المعني بالمشتريات – مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران – بشكل مكثف لإنشاء الفريق وتحديد طرائق تشغيله. وعقد المشاركون سبعة اجتماعات، شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أحدها بصفة مراقب. وقد بذل الفريق جهودا كبيرة ليكون شفافا قدر الإمكان، من دون الإخلال بالسرية، من خلال التواصل مع دول ثالثة وتعزيز فهم أفضل لأهدافه وغاياته ولعملية الاستعراض. وحتى نكون أكثر دقة، فقد انخرط الفريق بشكل جماعي، منذ تنفيذ خطة العمل، مع ممثلي تلك الدول الثالثة وقدم إحاطة إعلامية إلى ممثلي مجلس الأمن علاوة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال جلسة إحاطة مفتوحة نظمها الميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وقد أجرى المشاركون أيضا مناقشات ثنائية منفصلة مع عدد من الدول الثالثة المعنية.

وأحطنا علما بالنقاط التي أثارتها الدول خلال تلك الاجتماعات. وفي ذلك الصدد، أيدت اللجنة المشتركة العديد من الوثائق المتعلقة بعمل الفريق العامل المعني بالمشتريات وهي: المعلومات عن قناة المشتريات، واستمارة الطلب الاختيارية، وشهادة الاستخدام النهائي الاختيارية، والملاحظات التفسيرية

ذات الصلة، فضلا عن البيان المتعلق بالسرية في إطار عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات واللجنة المشتركة في المسائل المتعلقة بقناة المشتريات. وقد نشرت جميع تلك الوثائق في الموقع الشبكي لمجلس الأمن.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على اهتمامنا الراسخ وشعورنا بالمسؤولية إزاء نجاح عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات وخطة العمل الشاملة المشتركة برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فالي دي أليدا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير أويارثون مارتشيسي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر السيد فيلتمان والسفير فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن، يتعين على ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن عن عمله وتنفيذ القرار كل ستة أشهر. وسأبرز في إحاطتي الإعلامية الموجزة هذه ثلاثة أجزاء من تقريري: أولا، إنشاء صيغة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وقناة المشتريات. ثانيا، رصد القرار. وأخيرا، المسائل المتصلة بالشفافية والتوعية والإرشاد.

أولا، فيما يتعلق بإنشاء صيغة تنفيذ القرار (٢٠١٥) ٢٢٣١، أود أن أعترف بأنني قد تساءلت بادئ ذي بدء عن مغزى ميسر للقرار عندما عينني المجلس ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فلا توجد صيغة محددة لتنفيذ القرار (٢٠١٥) ٢٢٣١ ولا علم لأي من أعضاء فريقنا بالأحكام الجديدة المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فيما يخص عمل الميسر. وبالتالي، فقد كانت المهمة الأولى بالنسبة لي هي إنشاء صيغة ووضع أسلوب عمل جديد لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولن يكون ذلك العمل ممكنا بدون المساعدة القيّمة من الأمانة العامة، وخاصة عبر شعبة شؤون مجلس الأمن.

وكان إنشاء قناة للاتصال بين مجلس الأمن واللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة من أكثر المسائل صعوبة. ولكي تتم هذه المعاملات، التي ينبغي تنفيذها من خلال اللجنة المشتركة ومجلس الأمن على حد سواء، فقد تعيّن علينا التفكير في أمرين رئيسيين: أولا، الصيغة التي ينبغي استخدامها للاتصال بهما، والأهم من ذلك، المسائل التي نود إبلاغها لبعضنا بعضا على أساس منتظم. وقد اضطلعت الأمانة بدور حاسم في ذلك الصدد، لأنها وفرت لنا نماذج لجميع أنواع الاتصالات.

وما يثير دهشتي أننا لم نتلق حتى هذا التاريخ سوى اقتراح واحد من إحدى الدول الأعضاء – وقد تم سحبه لاحقا – بشأن المشاركة في الأنشطة المسموح بها على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولم أتلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي إخطار بشأن الأنشطة المحددة المبيّنة في الفقرة ٢ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولم أتلق أي طلبات لحظر السفر أوالإعفاءات من تجميد الأصول. ومع ذلك فإن من الأخبار السارة أنه أصبح ممكنا تشغيل هذا النظام. وأنا متأكد من أنه سيوفر التيقن القانوني المطلوب، وآمل أن يجده من سيخلفونني في المنصب راسخا ومفيدا.

وكان إنشاء موقع شبكة الإنترنت مهمة أخرى تتعلق بإنشاء نظام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأعتقد أننا قد تمكنا من إنشاء موقع شبكي مفيد للغاية للمهتمين بتنفيذ القرار، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن عمليات نقل المواد النووية والأنشطة الأخرى.

ويتعلق الجزء الثاني من تقريري برصد القرار. فقد تلقى المجلس – خلال الفترة المشمولة بالتقرير – معلومات عن أعمال يُزعم أنها تتنافى مع القرار. ففي ٧ و ٩ آذار/مارس تلقى المجلس معلومات تتعلق بعمليات إطلاق قذائف تسيارية من قبل جمهورية إيران الإسلامية. واجتمع مجلس الأمن بموجب صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لمواصلة النظر في تلك العمليات.

ولن أكرر المناقشة التي جرت عندئذ لأنها وُصفت على أفضل نحو في التقرير. ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض الاستنتاجات التي تم استخلاصها في ذلك الاجتماع.

أولا، يوافق مجلس الأمن على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء، بما فيها إيران، أن تعمل وفقا لجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ثانيا، من الضروري أن يعمل مجلس الأمن على أساس من وحدة الصف حين يتعلق الأمر بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لكي يساعد في تنفيذه بطريقة فعالة، فضلا عن توفير التيقن القانوني.

وتلقى المجلس أيضا معلومات تتعلق بحالتين يُزعم فيهما مصادرة الأسلحة. ففي ٧ حزيران/يونيه، قدمت إحدى الدول الأعضاء تقريرا ذكرت فيه أن قواتها البحرية قد اعترضت وصعدت على متن سفينة كانت تعبر المياه الدولية بالقرب من خليج عمان. ووفقا للتقرير، فإن منشأ تلك الأسلحة إيران وأن من المرجح أنها كانت متجهة إلى اليمن. وفيما يتعلق بهذه الحادثة، فقد بعثتُ برسالة إلى الممثل الدائم لإيران دعوت فيها حكومة بلده التعليق على التقرير المذكور. ولكن لم ترد إيران رسميا على رسالتي تلك حتى لحظة إتمامي لهذا التقرير. مع ذلك، وفي سياق اتصالاتي المتواترة مع البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، أبلغتني البعثة أنها ترفض ذلك الادعاء وأنه لم يسبق لإيران أن شاركت مطلقا في إيصال أسلحة كهذه.

وفي ٥ تموز/يوليه، قدمت دولة عضو أخرى إلى مجلس الأمن تقريرا تفيد فيه أن قواتها البحرية قد اعترضت وصعدت على متن سفينة في شمال المحيط الهندي كانت تحتوي على مخبأ لبعض الأسلحة الثقيلة. وخلصت تلك الدولة العضو إلى أن منشأ تلك الأسلحة إيران وأنها كانت متجهة إلى اليمن والصومال. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أنه – بموجب الفقرة ٦ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فإن من شأن المشاركة في الأنشطة التي وصفتُها من فوري دون الحصول على إذن من مجلس الأمن – أن يشكّل انتهاكا للقرار.

ثالثا، لقد أوليتُ خلال هذه الفترة أولوية قصوى للشفافية والتوعية والتوجيه العملي. ولكي يتسنى تحسين تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فإ من الضروري أن يتفهم جميع أصحاب المصلحة حيدا أحكامه. وفي ١ آذار/مارس، عقدتُ جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وقدمتُ خلالها لمحة عامة عن أحكامه الرئيسية وسبل تنفيذه من جانب مجلس الأمن. وأرى أن الشفافية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهذه المسألة نظرا للتعقيد التقني للقرار.

وأخيرا، أود القول بأنه كان من دواعي سروري العظيم أن أعمل مع أعضاء مجلس الأمن، ووفد الاتحاد الأوروبي، والبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية. فقد أبدوا جميعا مرونة وروحا بناءة خلال الفترة قيد الاستعراض، ما أتاح تسهيل إعداد التقرير وتنفيذ أنشطة الميسر ذات الصلة.

ولا أحمل لهم سوى عبارات الامتنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية اليوم، والسفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية وقيادته التي أظهرها وفريقه في دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

مرّت سنة واحدة منذ أن أبرمت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي اتفاقاً مع إيران لضمان أن برنامج إيران النووي سلمي وأن يظل كذلك. ورغم التاريخ الطويل من انعدام الثقة العميق لدى الجانبين، تم الوفاء بالالتزامات. وعلى الرغم من التوقعات المتشائمة بحدوث عكس ذلك، فقد صمد الاتفاق. ويمثل ذلك إنجازاً هاماً حقاً.

ومنذ ذلك الحين، فككت إيران ثلثي أجهزة الطرد المركزي وملأت قلب مفاعل البلوتونيوم في آراك بالخرسانة. ونُقل أكثر من ٩٨ في المائة من مخزون إيران من اليورانيوم المخصب إلى خارج البلد. ويخضع المتبقي للمراقبة المستمرة للتأكد من بقاء إيران ضمن حدود المخزون. ونتيجة لذلك، لا يزال الطريق إلى الأسلحة النووية مغلقاً أمام إيران، وتم تمديد الوقت اللازم لتمكين إيران من الإنتاج من شهرين إلى ثلاثة أشهر قبل الاتفاق إلى ما لا يقل عن سنة اليوم. ونعلم كل ذلك وأكثر لأن الاتفاق منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة غير مسبوقة للوصول إلى المرافق النووية وسلاسل الإمداد لإيران، مما يتيح الرصد والتقييم الفعالين. وإذا وعندما تنشأ شكوك أو شواغل في هذا الرصد، فلدينا إجراءات لمعالجتها.

وترحب الولايات المتحدة وتعترف بتنفيذ إيران السريع لهذا الاتفاق التاريخي، الذي أحدث تغييراً حقيقياً وملموساً – تغييراً عمل، دون شك، على تحسين السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الرئيسي لمجلس الأمن. وندرك أيضاً أن التفاوض على هذا الاتفاق وتنفيذه قد تطلّبا التغلب على الشكوك الكبيرة في بعض الأوساط الإيرانية. لقد أصبح العالم أكثر أمناً بسبب هذا الاتفاق.

وانقضت ستة أشهر منذ أن تحققت الوكالة من أن إيران أكملت الالتزامات الرئيسية ذات الصلة بالمجال النووي في إطار الاتفاق والرفع المتزامن للجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي حين أن تنفيذ الدول الأعضاء لالتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة هو موضوع من اختصاص اللجنة المشتركة أكثر منه من اختصاص المجلس، فأود أن أوضح أن الولايات المتحدة وشركاءنا في مجموعة الخمسة زائداً واحداً والاتحاد الأوروبي قد نفذوا حتى الآن تماماً وبما لا يدع مجالاً للشك جميع التزاماتنا بموجب هذا الاتفاق برفع الجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي المحددة في الاتفاق وبتوفير إرشادات واضحة وفي الوقت المناسب إلى الحكومة والشركاء من القطاع الخاص بشأن التعامل مع إيران الذي بات الآن مسموحاً به.

لقد تم تخفيف العبء الاقتصادي على الشعب الإيراني، بما يتسق مع شروط الاتفاق وكنتيجة مباشرة لخيارات قادته، وستواصل الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها بحسن نية ودون استثناء بموجب خطة العمل. ومع ذلك، وبينما لا يمكن إنكار أن الاتفاق أدى إلى تحقيق تقدم كبير يمكن التحقق منه في تقليص البرنامج النووي الإيراني، فمن الصحيح أيضاً أن إيران وغيرها من الدول الأعضاء اتخذت إجراءات تتعارض في بعض الأحيان، وإن لم تكن تنتهك دائماً خطة العمل، مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وقد وثق تقرير الأمين العام (S/2016/589) الصادر اليوم عدداً من هذه الإجراءات. وتشمل هذه الأنشطة إطلاق إيران المتكرر للقذائف التسيارية، والذي أهاب المجلس بإيران ألا تضطلع به. ويذكر التقرير أن عمليات الإطلاق هذه يمكن أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة. ولا تخفي إيران عمليات الإطلاق هذه. ويشير التقرير أيضاً إلى انتهاكات إيران للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مثل نقل الأسلحة إلى أجزاء أخرى من المنطقة، وقد اعتُرض بعضها. ويوثّق تقرير الأمين العام أيضاً انتهاكات لتجميد الأصول والقيود المفروضة على السفر السارية على كيانات إيرانية سماها المجلس، مثل مشاركة مؤسسة الصناعات الدفاعية لإيران في معرض للأسلحة في العراق.

ولا ينبغي لأحد – بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمانة العامة – أن يغض الطرف عن هذه الأعمال. وكما قلنا دائماً فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار، فإن التنفيذ هو كل شيء. وهذا يعني أنه عندما ينتهك القرار أو تتخذ إجراءات لا تتسق معه، فلا بد من توثيق تلك الإجراءات وإدانتها. وهذا يعني أن جميع الدول الأعضاء، لا سيما أعضاء المجلس وبلدان مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران، التي

تفاوضت على الاتفاق يجب أن تضطلع بدورها في تنفيذ القرار. ولهذا السبب، تشيد الولايات المتحدة بالإجراءات التي اتخذتها القوات البحرية الملكية الأسترالية والقوات البحرية الفرنسية، التي اعترضت شحنتي أسلحة إيرانية وصادرتهما، في ٢٧ شباط/فبراير و ٢٠ آذار/مارس على التوالي، كما فعلت القوات البحرية للولايات المتحدة في ٢٨ آذار/مارس. ويعني أيضاً أن المجلس والمجتمع الدولي يجب أن ينتقد الدول الأعضاء عندما لا تفي بمسؤولياتها بموجب القرار.

وتختلف الولايات المتحدة بقوة مع عناصر من التقرير، بما في ذلك حقيقة أن محتواه يتجاوز النطاق المناسب. ونفهم أن إيران أيضاً تختلف بشدة مع أجزاء من التقرير. ومن جانبنا، بينما يرى البعض أن التقرير، كي يكون متوازناً، ينبغي أن يمنح إيران فرصة للتعبير عن الشكاوى بشأن تخفيف الجزاءات في إطار الاتفاق، فإن مجلس الأمن لم يكلف الأمانة بالإبلاغ عن أي مسائل غير ذات صلة بتنفيذ المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واللجنة المشتركة هي التي صممت بدلاً من ذلك بعناية من قبل المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة لمناقشة وتسوية مسائل التنفيذ، وتلك هي القناة المناسبة لإثارة هذه الشواغل من خلالها.

لقد نفذت الولايات المتحدة بالكامل جميع التزاماتها المتصلة بالجزاءات في إطار الاتفاق، وقمنا بالرد على الأسئلة المتعلقة بها من خلال اللجنة المشتركة وبالمشاركة الثنائية المكثفة مع إيران على حد سواء. وحتى بعد الوفاء بالتزاماتها في إطار الخطة، شاركت الولايات المتحدة مع الحكومات والشركات والمصارف في جميع أنحاء العالم التي لديها أسئلة حول بيئتنا المتغيرة للجزاءات.

ولكي نكون واضحين، لم يحل الاتفاق جميع اختلافاتنا مع إيران. ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إيران ضد شعبها وعدم الاستقرار الذي تواصل إيران تأجيجه عن طريق أنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك التهديدات المتكررة الموجهة ضد إسرائيل. ولكننا بلا شك في موقع أفضل للتصدي لهذه التحديات وغيرها في غياب خطر إيران المسلحة نووياً. أثبتت خطوط الاتصال التي أقمناها مع إيران خلال مفاوضاتنا فائدتها للمشاركة في المجالات الأخرى ذات الأهمية الحيوية، على غرار ما حدث في كانون الثاني/يناير عندما احتجزت إيران ١٠ من البحارة الأمريكيين وسفينتين تابعتين للولايات المتحدة في الخليج العربي. ويرجع إطلاق سراح البحارة في معظمه خلال أقل من يوم إلى تمكّن الوزير كيري ووزير الخارجية ظريف من العمل بصورة بناءة. لقد انضمت إيران إلى الفريق الدولي لدعم سورية، الذي يحاول حل النزاع المروع في سورية – وهو هدف سيكون مستحيلاً من دون جلوس جميع البلدان المعنية بالنزاع في سورية إلى طاولة المفاوضات.

وفي الختام، وكما نعلم جميعاً، استغرق الأمر من مجموعة الخمسة زائداً واحداً والاتحاد الأوروبي وإيران عامين من المفاوضات المضنية للتوصل إلى اتفاق مصمم لمعالجة شواغل المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي. وفي مرات عدة، كانت المفاوضات على وشك الانهيار بسبب عدم الثقة وعدم قدرة المشاركين على التوصل إلى حل توفيقي. لكننا ثابرنا، لعلمنا بأن حالة عدم الاستقرار التي ستأتي جراء نزاع محتمل تتطلب منا استنفاد جميع الخيارات في البحث عن حل دبلوماسي فعال. إن هذا الاتفاق تذكير بما يمكننا أن نحققه عندما نتكاتف لمواجهة التهديدات المشتركة ونشرك خصومنا من خلال دبلوماسية قوية مبدئية.

ومع ذلك، فإن البناء على التقدم المحرز ليس مضموناً – التقدم الذي قال منتقدو الاتفاق إن العالم لن يراه أبداً – وهو ليس تقدما لا رجعة فيه. وبدلاً من ذلك، فإنه لا يزال يتوقف على استعداد مجلس الأمن والأمانة العامة وكل من فرادى بلداننا للقيام بدورها في تنفيذ القرار. هذا أدنى ما يتطلبه أمننا الجماعي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر جيفري فيلتمان، والممثل الدائم لإسبانيا، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد مضى عام على خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها في فيينا والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي وقت اعتمادهما، أشدنا باللحظة التاريخية للسلم والأمن الدوليين.

وبعد فترة ما يزيد على عقد من الزمن تخللها اهتمام المجتمع الدولي بمواجهة أزمة الانتشار الإيرانية، جاء اتفاق فيينا ليمهّد السبيل أمام إعادة إحلال الثقة بالطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي، وبالتالي توطيد نظام عدم الانتشار.

أين نحن الآن بعد مرور سنة على إبرام الاتفاق؟ إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل أنشطتها المتعلقة بالتحقق والمراقبة تجاه تنفيذ إيران لالتزاماتها بشأن العنصر النووي في إطار اتفاق فيينا، وهي تفعل ذلك دون أي عائق. وسوف نواصل العمل على كفالة التنفيذ الصارم لجميع الأحكام النووية بموجب اتفاق فيينا، الأمر الذي يظل أولوية لنا.

وحسبما تقتضيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يحق لايران استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولقد حدد اتفاق فيينا إطار تطوير التعاون النووي المدني مع إيران. وفرنسا ملتزمة بتنفيذ الاتفاق بجميع أبعاده. لهذا السبب، يجري بلدَانا مناقشات بشأن التعاون الثنائي في ميدان الانصهار النووي، ضمن الإطار المحدد في الاتفاق.

وفي ما يتعلق برفع الجزاءات، أود أن أشدد على أننا عملنا على الوفاء بجميع التزاماتنا بموجب اتفاق فيينا منذ تاريخ التنفيذ في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأقدمت الحكومة الفرنسية، تمشيا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، على توفير كل ما يلزم من معلومات وتوجهات بشأن نطاق الجزاءات التي تم رفعها. ورفع الجزاءات بدأ يؤتي ثماره بالفعل، مثلما يشهد على ذلك استئناف صادرات النفط الإيراني، من بين أمثلة أخرى. ونحن أيضا نتفهم شواغل إيران إزاء بطء الآثار المترتبة في اقتصادها جرّاء رفع الجزاءات. ونحن لن ندخر جهدا من أجل تزويد الشركات بالتوضيحات اللازمة عن رفع الجزاءات، وسوف نواصل القيام بذلك. وندعو جميع شركائنا إلى مواصلة بذل الجهود بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى وجود عوامل أخرى لها تأثيرها أيضا عندما تقرر الشركات أن تستثمر في إيران. وبغية أن يصبح رفع الجزاءات محسوسا بصورة كاملة في الاقتصاد الإيراني، يتعين على طهران أيضا تهيئة بيئة توحي للشركات بالثقة.

أصل الآن إلى نقطتي الأخيرة. إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير العديدة بشأن عدم امتثال إيران لعدة أحكام هامة من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) طوال الأشهر الستة الماضية. وهذه المعلومات ترد مفصّلة في تقرير الأمين العام (S/2016/589) الذي عُرض علينا للتو. وفي هذا الصدد، أشكر الأمين العام على تقريره الذي يتسم بالشمول والواقعية والتوازن، ويرسي الأساس للرصد الدقيق بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في السنوات المقبلة. وأعمال إيران التي تبعث على زعزعة الاستقرار عديدة. وسوف أشير إلى مجرد بعض منها.

في آذار/مارس الماضي، أطلقت إيران عددا من القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة نووية، وهذا يتعارض مع أحكام الفقرة ٣، المرفق باء، من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفرنسا، بالتعاون مع شركائها الأوروبيين ٣+١، أبلغت من ثم مجلس الأمن بهذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة وفرنسا أبلغتا مجلس الأمن بعمليتين لضبط الأسلحة الإيرانية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه الماضيين على التوالي، مما يشكل انتهاكا للفقرة ٦ (ب) من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أخيرا، نشعر بالقلق أيضا إزاء المعلومات المتعلقة بسفر اللواء قاسم سليماني إلى الخارج، وهو الذي ما زال خاضعا

للقيود التي فرضها مجلس الأمن على سفره، على النحو الذي يؤكده القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونعتقد أنه من الضروري بالنسبة إلى الأمن الدولي واستقرار المنطقة أن تمتنع إيران عن القيام بأية أنشطة مزعزعة للاستقرار وخطيرة.

وفي الختام، أناشد جميع الأطراف أن تضاعف جهودها من أجل التنفيذ الصارم لجميع أحكام اتفاق فيينا والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن اتفاق فيينا واتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) سيشكلان نجاحا دبلوماسيا فريدا إذا تم تطبيق أحكامهما بصرامة. وسوف تحرص فرنسا على أن يظل مجلس الأمن متيقظا تماما خلال جميع مراحل العملية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الاعلامية عن عمله بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فضلا عن رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، الذي تكلم عن الفريق العامل المعني بعمليات النقل. كذلك استمعنا باهتمام إلى السيد فيلتمان، الذي عرض تقرير الأمين العام (S/2016/589) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في تموز/يوليه ٢٠١٥، تم إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وشكّل هذا الأمر انتصارا للدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي أتاحت لنا حل واحدة من أصعب المسائل في العلاقات الدولية، والقيام بذلك من خلال الوسائل السلمية. بيد أن النجاح يجب أن يرتكز على وفاء جميع أطراف الاتفاق، وفقا لما يمليه الضمير، بخطة العمل هذه. ونعتقد أن تنفيذ خطة العمل يجري، على وجه العموم، بشكل جيد نوعا ما. وفي هذه المرحلة، يتعين على جميع المشاركين في العملية التركيز على ضرورة التنفيذ الصارم لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل، التي تنص على استخدام جميع الآليات اللازمة للتأكد من أن إيران تفي بالتزاماتها.

سأتوخى الكلام المباشر. إن تقرير الأمين العام يأتي من خارج أساليب العمل المعتادة والضرورية. فالوثيقة منحازة سياسيا، وهي تتجاوز وقائع تحديد مسار تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). علاوة على ذلك، إنها تتضمن عددا من المعلومات التي ليست بالفعل هامة في هذا الصدد. وأود أن أذكّر المجلس بأنه حينما تم الاتفاق على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تقرر بأننا لن نعمل على تشكيل فريق من الخبراء شبيه بفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). والمؤسف أن هذه الوثيقة تبدو وكأنها تكرار مشؤوم لأنشطة ذلك الفريق من الخبراء. والتقرير، في شكله الحالي، لن يؤدي إلى عدم تيسير تنفيذ خطة العمل بشكل مستدام فحسب، ولكنه قد يقوّض أيضا الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ومن خلال تأييدنا لإصدار وثيقة مُحكمة وتقنية وواقعية، افترضنا أولا وقبل كل شيء أنها ستنطلق من طبيعة المسألة الحساسة سياسيا وهشاشة التسويات الواردة في خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولقد عرضنا تصويبات أثناء المناقشات الأولية بشأنها، وكنا نأمل أن نتفادى الانتقاد العلني للأمين العام. ومع ذلك، فإن التعليقات والمقترحات التي قدمناها لم يؤخذ بها. وسأوجز بعض تحفظاتنا الرئيسية.

دعونا نبدأ بحقيقة أن الوثيقة تتضمن أخطاء وقائعية بسيطة، ومنها، على سبيل المثال، أنه لم يتم التوقيع أبدا على خطة العمل، كما جاء في التقرير. فوفقا لمنهجية الاختيار واستخدام المعلومات، نعتقد أنه من غير المقبول إدراج أي معلومات لم يجر التأكد منها، وهي المعلومات التي تتناولها ببساطة وسائط الإعلام أو ترد من بلدان معزولة. وفي هاتين الحالتين على وجه الخصوص، عندما يجري النظر في مسألة لم تنته بعد، ينبغي أن تعتمد الأمانة العامة على المعلومات والوقائع المؤكدة رسميا فحسب.

وفي الفروع المتعلقة بالانتهاكات المزعومة، فإنها ينبغي أن تقتصر على هذه المسألة والتعليقات الرسمية من الأطراف المتأثرة،

وذكر إشارات إلى أن المعلومات في هذه البيانات لم يتم التأكد منها بعد، وأن المسألة لا تزال قيد النظر. فالتحلايلات المتعلقة بها لم تكتمل حتى الآن، باستثناء عمليات إطلاق القذائف. وأي استنتاجات أو توصيات على هذاالأساس تكون متسرعة، وفي ظل عدم وجود معلومات محققة تكون ببساطة مستحيلة. ونحن نفترض أن مسألة إدراج البيانات الواردة في التقرير ينبغي استعراضها كجزء من إعداد التقرير المقبل للأمين العام، الذي سيصدر في غضون ستة أشهر.

وفي سياق هذه المناقشات، شهدنا استخدام منهجيات مثيرة للاهتمام. فهناك بلدان فردية تدلي ببيانات، بينما ثمة إشارات مدرجة في تقرير الأمين العام. ولكن لماذا تشير هذه البلدان إلى التقرير بوصفه دليل إثبات بالوثائق المستندية عما تؤكده؟ فكل هذا من شأنه أن يكون مجرد أمر مضحك إذا لم نكن نتكلم عن مسألة هامة مثل تنفيذ خطة العمل.

وبعض الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام لا علاقة لها بولايته، ولا بصلاحيات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو خطة العمل. وفي رأينا أنه إذا أراد الأمين العام أن يحدد وجهة نظره بالذات، حينئذ يمكنه هو أو السيد فيلتمان القيام بذلك دائما في سياق العرض الشفوي اليوم للتقرير في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأنه، وفقا للنقطة ٧ من ملاحظات الرئيس بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير، فإن توصيات الأمين العام وتشجيعاته وآراءه ينبغي أن تتفق تماما مع صلاحياته، وينبغي توجيهها أولا وقبل كل شيء إلى مجلس الأمن.

وهذه نقطة أساسية. وسأعطي المجلس بعض الأمثلة.

إن الإشارة إلى مزاعم وجود كلمات منقوشة على القذائف الإيرانية لا تتوافق ببساطة مع موضوع التقرير، الأمر الذي ينطبق أيضا على الإشارات إلى آثار إطلاق القذائف على الحالة في الشرق الأوسط. وهناك أيضا تساؤلات بشأن توصية الأمين العام المتعلقة بتفضيل استخدام نوع معين من الاستمارات لتقديم طلبات توريد الأعتدة ذات الصلة بالمواد النووية والأصناف المزدوجة الاستخدام إلى إيران. فهذا أمر من صلاحيات اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات.

ومن المُحير حقا خلو التقرير من أي إشارة إلى الاقتراح الروسي بشأن التنسيق داخل مجلس الأمن لإعداد استمارة موحدة لتقديم طلبات نقل الأسلحة التقليدية إلى إيران في إطار الفئات السبع المنصوص عليها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وسأشرح الأمر. لقد كانت تلك مبادرة طرحتها روسيا في مجلس الأمن كجزء من مشروع مذكرة رسمية من الرئيس. وكان الهدف منها كفالة أن تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إمكانية التحقيق الكامل لإمكانات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يشتمل على لوائح تنظيمية للموافقة على عمليات النقل تلك، لكنه لا ينظم آلية تقديم الطلبات ذات الصلة. ولكن اقتراحنا يندرج تماما في نطاق تقرير الأمين العام، على النحو الذي أشار إليه في الفقرة ٣ من المقدمة. وتمت الموافقة على استمارة مماثلة لتقديم الطلبات لعمليات نقل السلع النووية والمواد المزدوجة الاستخدام إلى إيران، وكان الطلب عليها مرتفعا بين الموردين المحتملين.

ويؤسفنا أن بعض الشركاء في المجلس رفضوا النظر في هذا الاقتراح. وأشير إلى أنه لم يكن هناك أي مبرر لترددهم في التقيد الصارم بأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشير إلى أن معارضي هذه المبادرة قد اتخذوا منحى التفسير الحر للقرار لتحقيق غاياتهم السياسية. ويتناقض ذلك تماما مع نص وروح القرار ويمنع إيران من ممارسة حقوقها كاملة كدولة عضو في الأمم المتحدة في الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أشير إلى أنه، في سياق ملاحظاتنا، كانت هناك أيضا توصية بتضمين التقرير إشارة إلى إمكانية إلغاء التدابير التقييدية قبل الموعد المحدد إذا أصدر المدير العام للوكالة الدولية

للطاقة الذرية تقريرا يؤكد أن جميع المواد النووية على الأراضي الإيرانية تُستخدم لأغراض الأنشطة النووية السلمية. وتم تجاهل تلك الرغبة أيضا، وكذلك الاقتراح الداعي إلى الإشارة في الفقرة ٢ من مقدمة التقرير، إلى أنه أمكن بدء التنفيذ العملي للخطة المشتركة من نواح عديدة بفضل المساعدة التي قدمتها روسيا إلى إيران في تنفيذ الأحكام الرئيسية لخطة العمل، وهي بلوغ الحد المقرر للمواد النووية المخصبة وقدره ٣٠٠ كيلوغرام. وأذكر هذا لأن دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة مذكور بكل وسيلة ممكنة – في الفرع ثانيا من التقرير، وعلاوة على ذلك فإنه يتعلق بمجال أثار الطرف الإيراني ادعاءات خطيرة فعلا بشأنه. وهذا الخروج على المبادئ أمر غير لائق ببساطة. ويحدونا الأمل في أن تُراعى تعليقاتنا في التقارير القادمة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى تقرير ميسر مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلى العموم، فإننا ننظر على نحو إيجابي إلى الميسر، وكذلك إلى عمل الممثل الدائم لإسبانيا بتلك الصفة. ومع ذلك، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى طائفة من الأحكام الواردة في التقرير التي تثير بعض الشكوك.

أولا، البنود المتعلقة بضبط الأسلحة لا تعبر عن تشكك عدد من أعضاء المجلس في هذه الأقوال. ونشير بثقة إلى أنها لا تبين الحقائق التي يمكن إجراء تحليل محايد استنادا إليها. وبشكل أساسي، يدعونا التقرير إلى تصديق كلام البلدان المقدمة للبلاغات وتشاطر استنتاجاتها.

وثانيا، الفرع المتعلق بما يسمى القائمة المنشأة بموجب القرار ٢٢٣١ مطول للغاية. ونشير إلى أن الجزاءات الشاملة المفروضة على إيران قد ألغيت. وقد كان من الممكن الإشارة إلى عدد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ما زالوا يخضعون لقيود في إحصاء بسيط. ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أيضا أن تقرير الميسر بشكل عام موجز وواقعي ومحايد ومتوازن سياسيا. ونعتبر أن تلك الوثيقة أساس جيد لنقل المسؤوليات مستقبلا إلى الميسِّر الجديد لمجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي سيحل محل الوفد الإسباني في العام القادم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الأول (S/2016/589) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). لقد صدر في ظروف شاقة، ولكنه تقرير قوي يغطي النطاق الكامل للتنفيذ. كما أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، والسفير أويارثون مارتشيسي على عمله الممتاز بصفته الميسر.

في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، بعد ما يقرب من عامين من المفاوضات، اتفقت مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة التاريخية. وعملت جميع الأطراف بجد للوفاء بالتزاماتها، وهو ما تكلل بتنفيذ الاتفاق في ١٦ كانون الثاني/يناير بعد أن أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد أكملت جميع الخطوات اللازمة لتقليص برنامجها النووي. ونرحب بأحدث تقرير أصدرته الوكالة في ٢٧ أيار/مايو والذي يؤكد أن إيران تواصل الامتثال لالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع إيران والشركاء في حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث من خلال اللجنة المشتركة والأفرقة العاملة المنشأة بموجب الاتفاق. ويشمل ذلك العمل الدور الذي نضطلع به بشأن قناة المشتريات المنشأة لتصدير السلع والخدمات المرتبطة بالمجال النووي إلى إيران. وسنواصل العمل بشفافية في ذلك الصدد، مع مراعاة سرية الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأدى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة إلى المرحلة الأولى من تخفيف الجزاءات، بما في ذلك جزاءات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وإننا ملتزمون

بكفالة تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة للشعب الإيراني. ونشجع المؤسسات التجارية على الاستفادة من تلك الفرص الاقتصادية الجديدة. أما المرحلة الثانية من رفع الجزاءات، التي ستبدأ خلال مدة أقصاها ثماني من يوم التنفيذ، فهي تقدم حافزا إضافيا لإيران. ولكن في الوقت الحالي لا تزال تلك القيود سارية، ونبذل جهودا ثابتة لضمان تنفيذ الجزاءات القائمة بقوة من قبل جميع الدول الأعضاء.

ولا بد لي أن أوضح أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء سلوك إيران الإقليمي. فاستمرارها في إجراء تجارب القذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية يزعزع الأمن الإقليمي ولا يتسق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتقدر المملكة المتحدة أن القذائف التسيارية التي تجربها جمهورية إيران الإسلامية مصممة لإيصال حمولة لا تقل عن ٥٠٠ كيلوغرام، وهو وزن رأس حربية نووية من الجيل الأول. وهذه القذائف مصممة للوصول إلى مدى لا يقل عن ٣٠٠ كيلومتر، الأمر الذي يجعلها تندرج ضمن تصنيف الضربة الاستراتيجية. ولذلك، نرى أنها مصممة بحيث تكون قادرة بطبيعتها على إيصال الأسلحة النووية. وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، كتبنا إلى مجلس الأمن في آذار/مارس للإعراب عن قلقنا، لأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية تحمل في طياتها إمكانية تصعيد التوترات الإقليمية والعالمية. ومن غير المقبول بالمرة ما تردد عن ورود إشارات إلى إسرائيل منقوشة باللغة العبرية على إحدى القذائف، وندعو إيران إلى الامتناع عن هذه الأعمال الاستفزازية. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة إنفاذ نظام الجزاءات على تكنولوجيا القذائف التسيارية، ونشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات إزاء جميع الانتهاكات المشتبه فيها لتلك الجزاءات والإبلاغ عنها.

ويساورنا القلق إزاء استمرار إيران في تقديم دعم عسكري ومالي كبير لحزب الله وللنظام السوري، وذلك في انتهاك للحظر االذي تفرضه الأمم المتحدة على تصدير إيران للأسلحة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تقارير تفيد بأن شحنة أسلحة قد ضُبطت في آذار/مارس منشأها إيران ويرجح أنها كانت متجهة إلى اليمن. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على مواصلة فرض القيود الملزمة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات حيال جميع الانتهاكات المشتبه فيها لتلك الجزاءات والإبلاغ عنها.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة نجاح خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أوضحنا دائما أنه من أجل نجاح الخطة، يجب على جميع الأطراف تنفيذ أحكام الاتفاق وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشكل كامل. وحتى تستفيد إيران من الاتفاق، يجب عليها بناء ثقة المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع التجاري، في اعتزامها الدخول في علاقة جديدة مع المجتمع الدولي. وبوصفها قوة إقليمية، نتوقع من إيران أن تقوم بدور إيجابي ومسؤول بشأن المسائل الهامة التي تواجه المنطقة. وندعو جميع المشاركين إلى مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ جميع جوانب الاتفاق، الأمر الذي من شأنه بناء تلك الثقة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، والسفير أويارثون مارتشيسي، والسفير فالي دي أليدا على إحاطاتهم الإعلامية.

في تموز/يوليه ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بشأن المسألة النووية الإيرانية، حيث أقر بموجبه خطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران. لقد شكل إبرام خطة العمل نجاحا في تسوية مسألة دولية وإقليمية ساخنة من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وسوف تنجح ما دامت الأطراف تحافظ على ثقتها في عملية التسوية

السياسية، وتظهر الإرادة السياسية وتبذل جهودا حثيثة من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن تنفيذ خطة العمل عمليةٌ طويلة الأمد. وستكون هناك حتما صعوبات وتحديات. ويجب على الأطراف أن تواصل السعي، أولا، إلى الالتزام بمبدأ التنفيذ التدريجي والتبادلي، وإلى تنفيذ كامل التزاماتها بموجب خطة العمل؛ ثانيا، إبقاء الصورة الأوسع في الذهن، وأن تسعى جاهدة لتعزيز الثقة المتبادلة، وإتاحة المجال للثقة السياسية بأن تكون بمثابة عامل تحقيق التوازن لمتابعة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ وثالثا، أن تعزز التفاهم المتبادل والتوافق، وتسوية خلافاتها على النحو الواجب، وأن تسعى بهمة إلى تحقيق توافق في الآراء، وأن تسعى بصورة مشتركة إلى إحراز التقدم. ولن تصمد الخطة إلا إذا تصرفت الأطراف وفقا لذلك.

وتحيط الصين علما بالتقرير (S/2016/589) الذي قدمه الأمين العام بان كي – مون والسفير أويارثون مارتشيسي، الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونعتقد بوجوب أن يجسد التقرير تنفيذ خطة العمل من جانب جميع الأطراف بصورة موضوعية ومتوازنة. وينبغي للجهود التي تبذلها جميع الأطراف أن تنعكس في التقرير. كما تلاحظ الصين التقرير الذي قدمته مؤخرا اللجنة المشتركة عن أعمال فريقها العامل المعني بالمشتريات. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في عمل اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات.

كانت الصين تدعو دائما إلى تسوية المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وهي ملتزمة بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين. وقد شاركت الصين بنشاط وبصورة بناءة في جميع جوانب العملية التفاوضية لخطة العمل، واقترحت خططا وأفكارا مفيدة لهذا الاتفاق. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف من أجل تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بصورة جدية، وتقديم مساهمات جديدة من أجل تيسير التوصل إلى حل مناسب شامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم المتميزة بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، والسفير فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسفير أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا والميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية.

في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، أقرّ مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، خطة العمل الشاملة المشتركة، بوصفها تتويجا لـ ١٢ عاما من الجهود الدبلوماسية المتواصلة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، بمشاركة الاتحاد الأوروبي. وتم التوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن المسألة النووية الإيرانية. وبعد مرور ستة أشهر، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وعقب تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد اتخذت جميع الخطوات اللازمة – ولا سيما تلك المنصوص عليها في الفقرات الفرعية ١ إلى ١١ من الفقرة ١٥ من المرفق الخامس لخطة العمل – وإدراكا من مجلس الأمن للتعقيد الذي ينطوي عليه تنفيذ القرار بطريقة متناسقة، فقد اتخذ تحوطا قرارا بتعيين ميسر للعملية.

ويثني وفد السنغال على العمل الممتاز الذي قام به زميلنا السفير أويارثون مارتشيسي، والذي تمكن – بمساعدة سخية ومقتدرة من الأمانة العامة بالإضافة إلى البراعة والصرامة والشفافية التي يتمتع بها – من جعل مضمون القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أكثر وضوحا وفهما، مما يجعل رصد تنفيذه أقل صعوبة بالنسبة للأطراف وبقية المجتمع الدولي. واتساقا مع نص وروح مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44)، نجح السفير أويارثون مارتشيسي في وضع ما أشار إليه شخصيا بالشكل النابع من القرار ٢٢٣١، الذي وفر منبرا جيدا للاتصال والتفاعل وخلق أوجه التآزر بين مختلف عناصر الشبكة التي أنشأها المجلس لضمان تنفيذ القرار.

وبالتالي، فقد عملت بشكل جيد حلقةُ الوصل التي أنشئت بين مجلس الأمن وخطة العمل الشاملة المشتركة. وهي تضمن الوضوح والشمول والشفافية. وهناك أيضا موقع شبكي مخصص سبق أن تمت زيارته ٧٠ ٠٠٠ مرة وفقا للتقرير (S/2016/589). وهكذا، فإن الدول الأعضاء تستطيع الوصول إلى المعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك أحكام الفقرة ٧ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي ينهي أحكام القرارات السابقة ويضع أحكاما جديدة.

وبوسعي أن أؤكد أن الوفد السنغالي يرى الأشياء الآن بصورة أوضح فيما يتعلق بكل من خطة العمل الشاملة المشتركة ومتابعة الإجراءات التي قد لا تتماشى مع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فالمسائل المتعلقة بخطوط الإمداد، والسرية، والإخطار، والإعفاء – ناهيك عن مسائل الشفافية والنشر – مفهومة أكثر. كما أن عملية تحديث قائمة الكيانات والأفراد المعنيين بالجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تكتسي أيضا أهمية.

وينبغي لنا أيضا أن نرحب بكون الآليات والإجراءات القائمة منذ كانون الثاني/يناير قد أتاحت المجال للمتابعة الجيدة والتعامل مع الادعاءات بعدم الامتثال لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذا هو الحال على الرغم من أن الميسر، على النحو المبين في التقرير، قد دعا إلى وحدة الصف فيما بين أعضاء المجلس بوصفها حيوية لتهيئة اليقين القانوني اللازم، مع الإرادة السياسية التي أعرب عنها الجميع، من أجل ضمان تنفيذ جميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا ما دامت سارية.

ومن هذا المنطلق، ينبغي لنا أن نعالج مسألة إيران لإطلاق القذائف التسيارية وما تم ضبطه في خليج عمان من كميات من الأسلحة يحتمل أنها كانت متجهة إلى الصومال أو اليمن. ويرى الوفد السنغالي أن تقييم فترة الستة أشهر الأولى من تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) كان إيجابيا بوجه عام. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه يشجع الميسر وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلا عن سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاستمرار في الاتجاه الصحيح.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للسيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية القيمة، كما أن الشكر موصول إلى الممثل الدائم لإسبانيا السفير رومان مارتشيسي على دوره القيادي بصفته الميسر المعني بمتابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وعلى تقريره الشامل (S/2016/589)، عن الأنشطة والاجتماعات التي عقدت على مستوى الخبراء للدول الأعضاء بالمجلس في هذا الإطار المستحدث. كما أتوجه بالشكر لممثل الاتحاد الأوروبي على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن اللجنة المشتركة.

لقد رحبت مصر بخطة العمل المشتركة الشاملة وما أعقبها من اتخاذ المجلس القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، باعتبار هذا التطور خطوة نحو إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وانعكاس ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي ونزع فتيل أحد مصادر التوتر في المنطقة في توقيت حرج تموج فيه بالاضطرابات والتي تحول بعضها إلى نزاعات مسلحة دامية، وكذا تنامي موجات من الإرهاب الذي حصد العديد من الأرواح البريئة. وفي هذا السياق، تشيد مصر بما أظهرته التقارير الدولية من التزام إيراني بالشق النووي من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتحث إيران على الاستمرار في هذا المسلك الإيجابي.

ومن ناحية أخرى، فإن نصوص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا تقتصر على الشق النووي، بل تتعدى ذلك لتضع ضوابط

على الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا القذائف التسيارية ونقل الأسلحة التقليدية. وقد ناقش المجلس التجارب الصاروخية التي أجرتها إيران في آذار/مارس من هذا العام، كما أُبلغ بضبط شحنة أسلحة يشتبه في نقلها من إيران مخالفة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهي قضايا تحظى باهتمام كبير من دول المنطقة لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الإقليمي.

وتقدر مصر جهد وحرص الأمين العام على صياغة التقرير، الذي رصد تلك الحوادث وغيرها، على نحو متوازن، ونتطلع إلى تضمين التقارير التالية توصيات واضحة ومحددة للتعامل مع أوجه القصور في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) حتى تتسنى معالجتها، خاصة فيما يخص الضوابط المفروضة على تجارب القذائف التسيارية ونقل الأسلحة التقليدية.

إن مجلس الأمن معني بالسلم والأمن الدوليين، والقرارات المتخذة بما فيها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هي أدوات للتعبير عن إرادة المجلس، وبالتالي فإن الخلاف حول الأمور الفنية والتفسيرات الخاصة بنصوص القرار لا يجب أن تشغل المجلس أكثر مما ينبغي، فتجعله يحيد عن واجبه الرئيسي المتمثل في صون الأمن والسلم الدوليين،

فلا شك أن التجارب الصاروخية لإيران وما تتداوله العديد من التقارير حول نقل أسلحة إيرانية إلى بؤر النزاع في الشرق الأوسط تتعارض مع أهداف وغايات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، كما تسهم في تأجيج تلك الصراعات وخلق مناخ من التوتر وانعدام الثقة بين إيران وجيرانها.

إن مجلس الأمن منوط به إرسال رسالة واضحة إلى إيران ودول المنطقة ترتكز على محورية الاستقرار الإقليمي والأمن لجميع أطراف المجتمع الدولي. وعلى الجانب الآخر، فإن على إيران إثبات حسن النوايا بصورة عملية عبر تحويل الخطاب الرسمي عن بناء الثقة إلى أفعال والعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن لجميع الأطراف. وعلى المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، مسؤولية بذل كافة الجهود لضمان التطابق بين الخطاب الرسمي الإيراني والممارسات الإيرانية على أرض الواقع.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تقريره (S/2016/589) إنها مهمة صعبة أمام الأمين العام بشأن موضوع حساس. ونحن نرى أنه قدم إلينا تقريرا متوازنا يوفر لمحة عامة مفيدة عن التطورات التي حدثت منذ اعتماد وتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي. كما نشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية للمجلس بصفته ميسر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وكذلك السفير فالي دي أليدا على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن اللجنة المشتركة.

ونرحب برسالة رئيسية في تقرير الأمين العام، تنعكس كذلك في التقارير الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن إيران تفي بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا أمر حيوي لبناء مزيد من الثقة بين إيران والمجتمع الدولي.

وتقدر نيوزيلندا الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتمسك بروح الاتفاق ونصه. إن روح المشاركة البناءة هذه – متمثلة في انتصار العمل الدبلوماسي والتعاون على المواجهة والريبة – هي التي مكنت من إبرام الاتفاق في المقام الأول. وكما قلنا عندما أيد المجلس الاتفاق في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إبان رئاستنا، في تموز/يوليه ٢٠١٥، نأمل أن تغتنم إيران هذه الفرصة لإعادة صياغة علاقاتها مع المجتمع الدولي والاضطلاع بدور أكثر إيجابية في منطقتها. فهناك حاجة ملحة إلى ذلك.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدم الاستقرار والنزاع، فإن الحاجة إلى مشاركة إقليمية تعاونية لا يمكن أن تكون أكثر أهمية. وفي هذا الصدد، تثير التقارير الواردة عن عمليات نقل

للأسلحة التقليدية إلى اليمن قلقا خاصا. وعمليات النقل هذه غير مفيدة لاستقرار اليمن وتزيد من تقويض الجهود التي يبذلها المجلس وجهات أخرى من أجل تأمين السلام في ذلك البلد. إن الأعمال الاستفزازية، مثل إطلاق القذائف التسيارية الإيرانية في آذار/مارس، تنطوي كذلك على خطر زيادة تأجيج التوترات الإقليمية. وإذ نسلم بحق إيران في العمل لتأمين حقها في الدفاع عن نفسها، لا يمكن لقادتها الادعاء بأنهم غير مسؤولين عن الأعمال المتطرفة بل السخيفة التي يقوم بها الحرس الثوري.

إن تقديم الأمين العام تقارير منتظمة إلى المجلس هو أداة حيوية للإبقاء على العملية في مسارها الصحيح. ونتطلع إلى تلقي المجلس المزيد من هذه التحاليل لكيفية سير تنفيذ القرار.

وإذا أردنا لخطة العمل الشاملة المشتركة أن تكون مستدامة، فيتوجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها. وعلى إيران أن تتصرف بصورة مسؤولة. كما أن لها الحق في الحصول على الفوائد الكاملة للاتفاق، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية. إن مسؤولية تحقيق ذلك مسؤولية مشتركة لا تقع على عاتق الأطراف التي تفاوضت بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل على عاتق المجتمع الدولي الذي يتجسد دعمه في القرار الذي اتخذه المجلس.

وتنخرط حكومة نيوزيلندا، من جانبها، مع قطاعنا المصرفي والقطاعات الأخرى من أجل تعزيز روابطنا التجارية مع إيران. وقد أدت الزيارات المتبادلة بين وزيري خارجية نيوزيلندا وإيران إلى تعزيز التقدم المحرز في علاقاتنا الثنائية. ونتطلع إلى تعزيز هذا التقدم في السنة المقبلة.

لقد استغرق الأمر وقتا أطول مما كنا نتوقع جميعا ليستأنف القطاع الخاص انخراطه مع إيران. وكان فهم الشروط المعقدة لخطة العمل الشاملة المشتركة صعبا، خاصة بالنسبة لمن لم يشارك في المفاوضات. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل تبادل المعلومات وتوضيح التوقعات مع القطاع الخاص، ونشجع على أن يستمر ذلك. كما نقدر جهود التوعية في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بحيث يتمكن الأعضاء من فهم التزاماتهم والوفاء بها بشكل أفضل.

فنحن جميعا لدينا مصلحة في الاستمرارية الطويلة الأجل للاتفاق وفي كفالة الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وندرك أنه يجب على المجتمع الدولي التحلي باليقظة لضمان تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي تنفيذا كاملا وعلى نحو سليم. ويجب علينا الآن كذلك الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة لتعزيز الثقة والتعاون بين إيران والمجتمع الدولي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام والممثل الدائم لإسبانيا، السفير أويارثون مارتشيسي، بصفته الميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على تقديم تقارير شاملة وجوهرية، تسهم في إذكاء الوعي العام بخطة العمل الشاملة المشتركة وبالقرار نفسه. فقد بين بوضوح المهام والتفاعلات الرئيسية ضمن الآلية والهياكل الجديدة المنشأة عملا بالقرار وقدم عرضا مفصلا للعمل الذي تم الاضطلاع به في هذا المجال خلال الأشهر الستة الماضية.

ونشيد أيما إشادة بالجهود المتفانية للأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريق الميسر الرامية إلى التنفيذ الكامل والسليم لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي دشن مرحلة جديدة ليس على صعيد المسألة النووية الإيرانية فحسب، وإنما كذلك بالنسبة لنظام عدم الانتشار بصورة عامة.

وأود أن أشير – قبل الخوض مباشرة في موضوع جلسة اليوم – إلى أن يوم أمس ١٧ تموز/يوليه قد صادف الذكرى السنوية الثانية لإسقاط طائرة الرحلة الماليزية MH-17 في مقاطعة دونيتسك بأوكرانيا. ونكرر الإعراب عن تعاطفنا العميق وتعازينا لأسر الضحايا وجميع الأمم المكلومة. وأود أن أذكر بأن مجلس الأمن:

”يطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذا الحادث وبأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا في الجهود الرامية إلى كفالة تلك المحاسبة“ (القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الفقرة ١١).

وقد عممت البعثات الدائمة للدول المشاركة في التحقيقات المشتركة بيانا صحفيا أكثر تفصيلا بالأمس.

وما تزال أوكرانيا – بوصفها بلدا برهن على اتخاذه نهجا استباقيا وأصبح مثالا يحتذى للآخرين بتخليه عن قدرته النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – نصيرا قويا لمعاهدة عدم الانتشار، وتشدد على ضرورة امتثال جميع الدول الأطراف في ذلك الصك لالتزاماتها ذات الصلة على نحو تام.

وإذ تشير إلى حق الدول الأطراف، وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، تشيد أوكرانيا كثيرا بحل المسألة النووية الإيرانية بصورة شاملة مناسبة وفي الأجل الطويل وأسفرت عن التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد شهدنا حتى الآن تطورات إيجابية في تنفيذ تلك الوثيقة البالغة الأهمية. وترحب أوكرانيا بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تدل على عزم إيران على استخدام المواد والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية حصرا.

في الوقت نفسه، وإذ نسلّم بالحق الثابت لجميع الدول في حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية، فإننا نتشاطر الشواغل بشأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية المراد منها إيصال الأسلحة النووية، حسبما ورد في التقارير، علاوة على حوادث ضبط الأسلحة التقليدية التي يرجح أنها متجهة إلى مناطق النزاعات دون الحصول على إذن بذلك من مجلس الأمن. وتتنافى هذه الحالات المحددة مع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتعمل أوكرانيا وفقا لأهمية تنفيذ خطة العمل المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بما يقتضيه الحرص على ذلك. ومن الضروري أن تتفاعل جميع الدول المشاركة في هذه العملية بطريقة بناءة لحل المسائل المعلقة بما فيه صالح اتفاق عدم الانتشار هذا الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس الذي سيشكل تنفيذه على النحو المطلوب إسهاما رئيسيا في صون الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وندعو في ذلك الصدد، جميع الأطراف إلى ضمان النظر في جميع الشواغل المثارة في تقريري الأمين العام والميسر وحلها على النحو الواجب عن طريق المفاوضات، وألا تكون سببا أو أساسا للمزيد من المنازعات.

وانطلاقا مما قلته هنا، ومع مراعاة الحالة المتوترة في المنطقة حاليا، فإننا نشدد أيضا على أهمية الامتناع عن الخطاب العدواني التزاّع إلى الحرب، بما يعزز التقدم المحرز على هذا المسار.

وأود في ختام ملاحظاتي، أن أكرر أهمية توحيد صفوف المجلس عند تناول هذه المسألة الحساسة، فضلا عن إبداء العزم على ضمان مواصلة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن هذه المسألة الدولية الهامة للغاية. ونشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة (S/2016/589). ونشكر أيضا السفير جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطته الإعلامية عن أنشطة الفريق العامل المعني بمشتريات اللجنة المشتركة. ونشكر أيضا السفير رومان أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

سرعان ما أعقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران على خطة العمل الشاملة المشتركة بعد سنوات من المفاوضات المعقدة والصعبة للغاية، اعتماد مجلس الأمن بالإجماع قبل عام واحد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد خطة العمل التي

دخلت حيز النفاذ بعد مرور ثلاثة أشهر على يوم اعتمادها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، ساعد التقرير المقدم من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤكد اتخاذ إيران الإجراءات المحددة في خطة العمل، على بلوغ الاتفاق اليوم التاريخي لتنفيذ الخطة ورفع الجزاءات المفروضة على إيران. ومنذ ذلك الحين، بُذلت جهود متضافرة من جانب إيران والمجتمع الدولي ونأمل أن تؤدي في المدى الطويل إلى اعتماد مشروع قرار بشأن يوم إنهاء العمل ويعلن فيه المدير العام للوكالة استنتاجا عاما ينص بموجبه على استخدام جميع المواد النووية في إيران حصريا للأغراض السلمية – ونأمل أن يكون ذلك في وقت يكون قد اكتمل فيه إدماج إيران تماما في المجتمع الدولي وتتمكن من الإسهام بصورة مجدية في صون السلم والأمن الدوليين، بالنظر إلى أهميتها بوصفها عنصرا فاعلا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد كان التوصل إلى خطة العمل هذه خطوة حاسمة إلى الأمام في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ودليلا على أن الممكن حل أصعب المسائل في العلاقات الدولية بطريقة سلمية ودبلوماسية بروح من التوافق ومتى توفرت الإرادة السياسية لذلك. وكانت خطة العمل أيضا تطورا جديدا في الشرق الأوسط حيث لم تستطع الدبلوماسية تحقيق أية مكاسب منذ إبرام معاهدات السلام بين مصر والأردن وإسرائيل منذ سنوات عديدة.

وأحدثت خطة العمل تحولا جوهريا في البرنامج النووي الإيراني. ويؤكد إبرامها وتنفيذها مدى استعداد المجتمع الدولي وإيران لإقامة علاقة جديدة تقوم على أساس الاحترام والتعاون المتبادلين. ونتوقع أن يسهم تنفيذ خطة العمل بطريقة سلسة – تؤكد الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي – في بناء الثقة وتعميق التعاون بين الخبراء في جميع المجالات، بما في ذلك في المسائل المتصلة بالسلام والأمن في الشرق الأوسط.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية منذ يوم التنفيذ وإصدار مذكرة من رئيس مجلس الأمن تحدد الترتيبات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) اتخذت خطوات ملموسة لهيكلة إطار تنفيذ القرار بواسطة إنشاء قناة للاتصال بين أعضاء المجلس واللجنة المشتركة، وإقامة علاقات تنفيذية مع الفريق العامل المعني بالمشتريات، وإجراء المناقشات مع ممثلي مجلس الأمن، وإنشاء موقع شبكي للمهتمين بتنفيذ القرار.

وأحطنا علما بتدابير الشفافية والتوعية والتوجيه التي اتخذها الميسر والأمانة العامة بهدف تحسين تنفيذ القرار وفهمه، وخاصة الإجراءات المتعلقة بتقديم المقترحات إلى المجلس الذي يضطلع بدور محوري في البت واستعراض المشتريات والتوريد ذات الصلة بنقل الأسلحة النووية وغيرها من الأنشطة الأخرى.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن تنفذ خطة العمل المشتركة تنفيذا تاما. تحقيقا لتلك الغاية، فإن تعزيز الثقة المتبادلة يعدُّ شرطا أساسيا عن طريق مواصلة فتح الحوار والقنوات الدبلوماسية بصورة دائمة وبروح من حسن النية لحل جميع المسائل الخلافية الناشئة عن تنفيذ الاتفاق، وضمان تكريس برنامج إيران النووي حصرا للأغراض السلمية، وهي نتيجة من شأنها أن تعزز عدم انتشار الأسلحة النووية على نطاق العالم بأسره.

ونعرب عن اتفاقنا التام مع توصية الميسر بأنه يجب على مجلس الأمن أن يكفل ملاءمة خطة العمل الشاملة، على النحو الوارد في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لتعزيز وتيسير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران، فضلا عن التعاون معها. وندعو الموقعين على خطة العمل إلى بذل أقصى ما في وسعهم لأجل تعميق التعاون السياسي والدبلوماسي بما يساعد على إيجاد حلول مناسبة للنزاعات في الشرق الأوسط – في سوريا والعراق واليمن – وتحقيق وحدة الهدف حقا في الكفاح ضد الإرهاب. ولا ريب أن إيران قوة إقليمية كبرى ويكتسي تعاونها أهمية بالغة في إيجاد حلول للنزاعات في المنطقة. ونحن على اعتقاد راسخ بأن

من شأن فتح فصل جديد في العلاقات بين القوى الغربية وإيران أن يتيح آفاقا مشرقة للسلام والأمن في المنطقة بأسرها.

وأخيراً، نناشد السلطات الإيرانية أن تواصل تنفيذ أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة بنفس القدر من الدقة وحسن النية، وأن تثابر على تقوية الثقة مع شركائها، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وتخفيف حدة التوتر في المنطقة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسفير رومان أويارثون مارتشيسي، بصفته ميسراً لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والسيد جواو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن أوروغواي، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية؛ ودولة عضواً في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو؛ ومن الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي؛ وبوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بقوة بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ورحبت حكومة أوروغواي بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أشار إلى أن إيران قد أوفت بجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرّت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ في فيينا من جانب بلدان مجموعة الخمسة زائداً واحداً – وهي ألمانيا والاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – وجمهورية إيران الإسلامية، بشأن البرنامج النووي الإيراني.

كان يوم التنفيذ الذي تم بلوغه بعد أكثر من عامين من الجهود الدبلوماسية المكثفة، علامة تاريخية في الدبلوماسية المتعددة الأطراف صوب عدم الانتشار. وساهم إلى حد كبير في صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وأزال إحدى بؤر التوتر الرئيسية في الشرق الأوسط. وفي الأسابيع الأخيرة، أعربت الأطراف عن وجود خلافات بشأن بعض جوانب نص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يحيد بشكل مفهوم عن اللغة المستخدمة سابقاً في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وندعو الأطراف المعنية مباشرة إلى تكثيف محادثاتها لحل هذه الخلافات، بنفس روح التعاون والالتزام التي أظهرتها في عملية المفاوضات الطويلة للوصول إلى القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وبالتالي تجنب تقويض الاتفاق التاريخي.

وأخيراً، تكرر أوروغواي كلمات الأمين العام في تقريره (S/2016/589) الذي يحثنا فيه على الحفاظ على الزخم الناجم عن التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة، تمشياً مع روحه البناءة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على عرضه تقرير الأمين العام (S/2016/589). كما أشكر السفير فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وعلى وجه الخصوص السفير رومان أويارثون مارتشيسي، بصفته ميسراً لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على ما بذله من جهود في معالجة هذا الموضوع الحساس.

بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، نشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ونرحب به، وهو ثمرة جهود دبلوماسية استثنائية لتحقيق تسوية واسعة النطاقومناسبة وطويلة الأجل للمسألة النووية الإيرانية. لقد كان التزاماً سياسياً بين الأطراف يجب الاعتراف به لأنه يمثل وسيلة استثنائية لحل النزاعات التي تهدد السلام العالمي.

وتشدد نتيجته على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع، تمشياً مع المادة ٢

من ميثاق الأمم المتحدة، وتبين أنه عندما تلتزم الأطراف تجاه بعضها بعضاً، يعلو صوت السلام والحوار على الخطاب المثير للجدل الذي يولد عدم الثقة. إن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وضمان إنفاذها الصارم يكفلان أن تمارس جمهورية إيران الإسلامية حقها السيادي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، فقد أسهم تنفيذها في تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار والتفاهم بين إيران والدول الأطراف في الاتفاق، استناداً إلى الثقة والاحترام المتبادلين والتزام مشترك بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2016/589) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي عُرض اليوم، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي أن يمثّل تغيراً أساسياً في الطريقة التي نعالج بها هذه المسألة، استناداً إلى استعداد الأطراف إلى إقامة علاقة جديدة مع إيران من خلال تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن نفس المنطلق، نعتقد أن هذا التقرير الأول كان ينبغي أن يسترشد بمبدأي الحياد والموضوعية بغية تفادي إدخال عناصر خلافية يمكن أن تؤدي إلى عدم التوازن في معالجة القضايا، بالنظر إلى المعلومات التي قدمتها الأطراف وامتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الذي تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها.

وعلى نفس المنوال، يجب أن يستند أي عرض لحالات عدم الالتزام المفترض من جانب الأطراف إلى بحوث موثوق بها وقابلة للتحقق على النحو الواجب بغية كفالة فهم واضح للوقائع. ويجب أن نتجنب احتواء التقارير المقبلة على عناصر من سمات لجنة الجزاءات. إن الآلية التي أنشئت من خلال اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ينبغي أن تيسّر عملية التنفيذ – وهو الهدف الذي ينبغي لنا جميعاً أن نلتزم به.

ونعتقد أيضاً أن العناصر التي تتجاوز نطاق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا ينبغي إدراجها في التقارير. وينبغي ألا تستخدم جوانب تقرير الأمين العام التي تقتضي توضيحاً لغايات سياسية بغية تقويض مناخ الثقة الآخذ في التحسّن عقب اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أكدت جمهورية إيران الإسلامية مجدداً التزامها بالوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقاتها مع جميع الأطراف في العملية. وبالمثل، يجب أن نضع في اعتبارنا أن إيران ما فتئت تعمل بصورة بناءة مع بلدان أخرى من أجل التوصل إلى حلول سياسية تفاوضية للنزاعات الخطيرة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط المضطربة، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو بناء الثقة بين الأطراف.

ورغم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، والالتزامات والاتفاقات بشأن الرفع النهائي لنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، فضلاً عن غيرها من التدابير القسرية الانفرادية المتخذة بصورة غير قانونية في ساحات أخرى فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، نشجع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة على أن تتصرف بحصافة لتنهي جميع التدابير الأحادية الجانب التي ما زالت تؤثر على جمهورية إيران الإسلامية. كما نشجع الأطراف على الامتناع عن اعتماد أي سياسة من شأنها أن تؤثر سلباً على تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جمهورية إيران الإسلامية، وتؤدي بالتالي إلى تقويض فعالية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

وينبغي لنا أن نستفيد من هذا الزخم السياسي التاريخي والدينامية الإيجابية بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران من أجل التركيز على حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض. إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي نموذج للنجاح الذي يمكن تكراره في معالجة قضايا إقليمية ودولية أخرى تؤثر على السلم والأمن الدوليين، بالوسائل السياسية والدبلوماسية، مثل البحث عن المواقف المشتركة بين بلدان المنطقة والمجلس التي من شأنها أن تسمح لنا بمعالجة الأزمات التي تؤثر على تلك المنطقة الجغرافية الهامة وهي، ضمن أزمات أخرى، القضية

الفلسطينية والتراعان في سورية واليمن، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

كذلك لا نزال نأمل في أن هذه الخطوة الهامة التي اتخذتها إيران والأطراف الأخرى في الاتفاق ستساعد غيرها من بلدان المنطقة على الامتناع عن الدخول في سباق التسلح النووي. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركّز في عمله وأن يظهر الإرادة السياسية بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا للقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ وتكررت في مؤتمرات لاحقة.

أخيرا، نكرر الكلام عن دعمنا الكامل لتنفيذ هذه العملية التاريخية، بهدف كفالة الرفاه والتقدم للشعب الإيراني، فضلا عن التخفيف من حدة التوترات، والاسهام في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. لذلك، نحث الأطراف على الوفاء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بحسن نية واحترام متبادل، وتجنّب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرّض تنفيذه الفعال للخطر. وينبغي لجميع الأطراف أن تتجنب الخطاب المؤجج للمشاعر والمواجهات، وتمتنع عن الإجراءات أو الأعمال الاستفزازية التي تؤثر على جو الانفراج اللازم لمواصلة تنفيذ الاتفاق. والتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق يبيّن مرة أخرى أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية بين الأطراف، ويجري احترام المصالح المتبادلة المشروعة، يكون بوسع المجتمع الدولي أن يحل الصراعات والأزمات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2016/589)، والسفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية بصفته ميسّرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والسفير فالي دي أليدا على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة (خطة العمل) بشأن تقرير الفريق العامل المعني بالمشتريات.

إننا نرحب بالتقريرين الفصليّين الصادرين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية – في آذار/مارس وحزيران/يونيه، على التوالي – بشأن أنشطة التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية. وتقدّر ماليزيا الجهود التي تبذلها الوكالة لمواصلة التحقق من عدم تحويل إيران للمواد النووية المعلنة بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها.

وتعتقد ماليزيا أن خطة العمل ذات الأهمية المحورية يجب أن تستمر في دعم النهج الذي يتّبعه المجلس، وبالتالي، دعم نهج المجتمع الدولي تجاه إيران.

وبالنظر إلى الأهمية التاريخية للاتفاق النووي الإيراني تجاه جدول أعمال عدم الانتشار، فإن قيمة البقاء ثابتين في تنفيذ الأحكام الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يمكن التقليل من شأنها، بحيث تُنصف الجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لكفالة نجاح خطة العمل. وبالتالي، نرحب بالشكل الهام للاجتماع المتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وعملية الشراء، ونثني على قيادة الميسّر لشكل الاجتماعات المتعلقة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فضلا عن عملية التيسير التي تقوم بها الأمانة العامة من أجل التنسيق بين المجلس واللجنة المشتركة لخطة العمل.

وبينما نتفهم الشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن التقدم الذي أحرزته جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا نعتقد أن الشواغل المتشاطرة التي أثيرت حول الجوانب التقنية المعقدة للقرار يمكن تلبيتها على أفضل وجه من خلال المشاركة النشطة في العمل مع إيران.

وبالنسبة إلى تقرير الأمين العام، تدعو ماليزيا جميع الأطراف إلى مواصلة العمل معا بصورة بناءة وبحسن نية من أجل إحراز تقدم كبير في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشعر بالتشجيع إزاء نهج الشفافية والتوعية والإرشاد العملي الذي يعتمده الميسّر في هذا الصدد، لكفالة أن تكون الأحكام

الرئيسية للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولتنفيذه مفهومة جيدا. وهذا مهم بشكل خاص نظرا للاهتمام الكبير في تنفيذ القرار المتعلق بعمليات النقل والأنشطة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي محاولة لمواصلة إزالة الغموض وتحقيق الشفافية في تنفيذ أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ترحب ماليزيا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ولا سيما الحاجة إلى توضيح تطبيق الفقرة ٦ (b) على جميع عمليات التوريد أو البيع أو النقل، بصرف النظر عن التغيير، عقب مشاركة كيانات إيرانية في معرض العراق الخامس لشؤون الدفاع، الذي أقيم في بغداد خلال آذار/مارس. وعلى الرغم من ذلك، فإن التزامات الدول الأعضاء كافة بالتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يجب عدم الاستهانة بها.

وبينما نمضي قدما، تحث ماليزيا على تحقيق التوازن والحذر والمشاركة الجماعية في عمل المجلس بشأن تيسير تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل البنّاء مع الأعضاء الآخرين في المجلس، مع المراعاة التامة للحاجة إلى الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة. ونعيد التأكيد على أن التعاون الجماعي والمشاركة المستمرة من جانب جميع أصحاب المصلحة لا غنى عنهما لنجاح تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونود أن نشيد أيضا بعمل الأمانة العامة، وبخاصة في دعم الميسّر.

ولا تزال ماليزيا على إيمانها بأهمية إقامة توازن في مناقشاتنا بشأن جدول أعمال عدم الانتشار النووي، ولا سيما لجانب نزع السلاح النووي. ولا يزال انقسام المناقشات المتعلقة بجدول أعمال نزع السلاح النووي يشكل مصدر قلق لنا جميعا، وخاصة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. لذلك، فإننا نحث على تجديد الالتزام والعمل، ولا سيما من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغرض توفير زخم جديد وتنشيط المناقشات المتعلقة بجدول الأعمال هذا، في جهد جماعي من جانب جميع الأطراف المعنية بغية تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشارك الممثل الدائم لأوكرانيا في قوله إن يوم أمس صادف الذكرى السنوية الثانية لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17. وأود أن أضيف أننا سنواصل التماس التوضيحات الشافية لهذا الحادث الذي أفضى إلى مأساة، وإلى السعي لتحقيق العدالة من خلال سبل القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل اليابان.

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان؛ والسفير جواو فالي دي أليدا، ممثل اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (خطة العمل)؛ والسفير رومان أويارثون مارتشيسي، ميسّر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية بشأن هذا الموضوع الهام.

إن الاتفاق التاريخي بشأن خطة العمل قد تحقق قبل سنة عن طريق مفاوضات جادة أجراها أعضاء المجتمع الدولي بعد سنوات من الجزاءات. واختتام المفاوضات بنجاح حول خطة العمل يبيّن أن المزيج الصحيح من الضغط والحوار يمكنه أن يدفع بلدا إلى قبول اتفاق جيد بشأن مسألة هامة وصعبة.

إن خطة العمل يجب تنفيذها تنفيذا كاملا بغية توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار. ونحن نقدّر عاليا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد ونوفر الدعم له. ويتمثل الهدف في التأكد من أن الطاقة النووية تستخدم حصرا للأغراض السلمية في إيران. وسوف تواصل اليابان تقديم المساعدة في ميدان الأمان النووي، من بين أمور أخرى، بغرض المساهمة في كفالة تنفيذ خطة العمل.

وثمة نتيجة أخرى متوقعة من هذا الاتفاق التاريخي هي إندماج إيران في المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي. وفي ١٦

كانون الثاني/يناير، رحبنا بيوم تنفيذ خطة العمل. وتمشيا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أزالت دول أعضاء في الأمم المتحدة التدابير التي كانت مطبقة بناء على قرارات مجلس الأمن السابقة.

والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من جانب إيران والمجتمع الدولي سيعزز علاقة الثقة بين إيران والبلدان المجاورة لها، مما يساهم في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وتعتقد اليابان، بوصفها صديقة قديمة لإيران وتقيم معها روابط تاريخية، أن إيران يمكنها أن تضطلع بدور هام وبنّاء في مسائل شائكة من قبيل سوريا واليمن. وفي هذا الصدد، ننظر إلى قيام إيران باختبار إطلاق القذائف التسيارية في آذار/مارس كعمل لا يفضي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولقد أبلغنا إيران بوضوح أن أعمالا كهذه تتعارض مع توقعاتنا.

احتفلت الأسبوع الماضي الدول الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة بالذكرى السنوية الأولى لهذا الاتفاق التاريخي، وذكرت أنه يجري تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وإذ نضع في اعتبارنا أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يتوقع أن يظل ساريا حتى تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٢٥، نتذكر بأننا نتخذ حاليا الخطوات الأولى فحسب في عملية طويلة. وأود أن أختتم كلمتي بحث إيران والدول الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة ومجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة العمل معا لضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق التاريخي حتى النهاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن خطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفق عليها في فيينا قبل سنة، والقرار اللاحق ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد اتفاق فيينا، كانا في الواقع إنجازين تاريخيين. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير نحو تنفيذ الأحكام المتفق عليها. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٦ كانون الثاني/يناير أن إيران قد أوفت بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ومنذ يوم بدء التنفيذ، أشار تقريران لاحقان للوكالة إلى امتثال إيران لالتزاماتها.

واليوم، تود ألمانيا شكر الأمين العام ووكيل الأمين العام السيد فيلتمان على التقرير نصف السنوي الأول (S/2016/589) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أيضا أن أشكر إسبانيا الدولة العضو في مجلس الأمن والسفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية المفيدة، وسفير الاتحاد الأوروبي السيد فالي دي أليدا على إحاطته الإعلامية الهامة للغاية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، ترحب ألمانيا بالتعاون الوثيق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي أكدت مرارا تنفيذ التزامات إيران ذات الصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. فالرصد والتحقق والإبلاغ أمور حاسمة الأهمية لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق فيينا. وسنواصل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بولايتها. وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، ترحب ألمانيا بإنشاء الروابط التنفيذية بين المجلس والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة باعتباره خطوة حاسمة صوب ضمان تشغيل قناة المشتريات.

ثانيا، وفقا لتقرير الأمين العام، تشعر ألمانيا بقلق عميق إزاء تجارب إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها إيران في آذار/مارس. نحن نعتبر أنها تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتشير ألمانيا أيضا مع القلق إلى جميع الحوادث الأخرى المذكورة في التقرير. وندعو إيران إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يثير الريبة المتبادلة. وندعو إيران إلى الاضطلاع بدور بناء في حل الصراعات الإقليمية بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

ثالثا، إن ألمانيا تؤكد من جديد التزامها بمواصلة تطوير وتكثيف العلاقات مع إيران. ونواصل السعي لتحقيق هدف

إعادة الانخراط بشكل كامل للمصارف والمؤسسات التجارية الألمانية والأوروبية في إيران. ونعمل بنشاط جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة، لكفالة التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه من الأهمية بمكان أن تبذل إيران مزيدا من الجهود لتحسين السياسات الاقتصادية والمالية وتهيئة بيئة موثوقة للأعمال التجارية وتنفيذ سيادة القانون بشكل كامل. ونحن على استعداد لتقديم المزيد من الدعم إن اقتضى الأمر. ومن منظور ألماني، فإن الصادرات تفتح الباب للاستثمارات وبالتالي للتنمية. ويسعدنا بصفة خاصة أن نتمكن مرة أخرى من استخدام اعتمادات التصدير من أجل تيسير التجارة مع إيران.

وفي الختام، لقد أنهى اتفاق فيينا والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) نزاعا أمتد لعقد أحاط ببرنامج إيران النووي. إنهما انتصاران للدبلوماسية ولمبادئ الأمم المتحدة، وألمانيا فخورة بأن كانت وستظل أحد أطراف الاتفاق. وسيكون من الأهمية الحاسمة الآن تنفيذ الاتفاق بشكل فعال، فضلا عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع جوانبه. ونحن على ثقة بأن جميع الشركاء في اتفاق فيينا على الطريق السليم صوب تحقيق ذلك الهدف المشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.